السيادة الوطنية والدفاع المشترك مرتكزات الأمن الإقليمي

جاسم البديوي: مجلس التعاون صاحب أفعال لا شعارات

وزير الخارجية السوري: سوريا تدرس الانضمام إلى حلف مكة الدفاعي



شهدت جلسة (أسس الأمن الإقليمي) نقاشات قوية بمشاركة كل من وزير الخارجية السوري أسعد الشيباني ووزيرة خارجية اليمن أفراح الزوبة وأمين عام مجلس التعاون الخليجي جاسم البديوي، الذي أكد أن المجلس دائما ما يكون صاحب أفعال ومواقف، مؤكدا أن المجلس نجح في تحقيق ناتج محلي إجمالي في عام 2025 يقدر بـ2.4 تريليون دولار بفضل العمل الجاد والتعاون بين الاعضاء ونجاحه في ترسيخ مكانته كقوة اقتصادية وتنموية مؤثرة على المستويين الإقليمي والعالمي، فيما كشف وزير الخارجية السوري أن بلاده تدرس الانضمام إلى حلف مكة الدفاعي، فيما كشف عن تعرض بلاده لأكثر من ألف اعتداء إسرائيلي خلال أقل من عامين، وتساءل كيف يُطلب منها ضبط الحدود وحصر السلاح بينما تُنتهك سيادتها يومياً.

سوريا الجديدة

وأكد وزير الخارجية السوري أسعد الشيباني خلال كلمته أن الشعب السوري يؤكد أن الأمن والاستقرار لا يتحققان إلا بالإرادة الجماعية، وأن السياسة السورية الجديدة تقوم على إيمان راسخ بأن الأمن الحقيقي يكمن في وجود دول قادرة على حماية شعوبها، وفي حماية دول الجوار في مواجهة التحديات، وحماية المجتمعات وإرساء قواعد صلبة للسلام.

وأشار إلى أن سوريا طالما كانت مادة نقاش دولية حول قضايا الهجرة والجريمة العابرة للحدود، إلا أنه تم قطع عهود جادة بتغيير الأوضاع نحو الأفضل، موضحا أن سوريا انضمت إلى التحالف الدولي ضد تنظيم داعش، واتخذت خطوة تاريخية وجريئة بإدراج الفصائل المسلحة ضمن المؤسسات الوطنية للدولة، مع تأكيد أن السلاح يجب أن يكون حصرياً بيد الدولة وحدها، وهو ما تم تحقيقه عملياً ويؤمل استمراره إقليمياً عبر الاستفادة من التجربة السورية في احتكار الدولة للسلاح ومحاربة الاحتكار الخارجي.

كما استعرض تداعيات إسقاط «قانون قيصر» وبدء مسارات المحاسبة لكل من تورط سابقاً في جرائم مختلفة، مع الإشارة إلى عودة أكثر من 3.7 ملايين سوري إلى ديارهم في مشهد يعكس ميلاد سوريا الجديدة، مشيرا إلى تواصل جهود إعادة الاعمار ومراجعة

وزيرة خارجية اليمن محذرة من الإرهاب الحوثي: لا أمن إقليمي مستدام من دون يمن آمن ومستقر

الترتيبات بالتعاون مع منظمة حظر الأسلحة الكيميائية وغيرها من الهيئات، بهدف إغلاق كل الملفات وإثبات أن سوريا الجديدة دولة قادرة على حماية شعبها واحترام التزاماتها الدولية.

وأكد الشيباني أن هناك تحديات كبرى تتمثل في إرث الإدارة السابقة والفساد ومشاكل المؤسسات، حيث تتطلب حماية الحدود وجود حراس كفاءات ومجتمع مستقر يضم المدارس والمستشفيات وكل مقومات الحياة الكريمة رغم كل العقبات الداخلية والخارجية.

كما جدد تأكيد بلاده الإدانة الواضحة للهجمات الصاروخية وبطائرات المسيرات التي استهدفت دول الجوار مثل قطر، والبحرين، وسلطنة عمان، والأردن، مؤكدا وقوف سوريا إلى جانب أشقائها وتضامنها الكامل معهم، مشددا على أن الشعب السوري دفع ثمناً باهظاً عندما لم يُسْمَع صوته سابقاً، مؤكدا أهمية التعاون الاقتصادي الدولي ومحاربة التهديدات وشبكات الجريمة المنظمة لحماية الأرواح والمدنيين، معتبرا أن أي قرارات تتخذ بمعزل عن التنسيق المشترك ستضر بالثقة المتبادلة مع الجيران.

تهديدات الحوثي

من جانبها أكدت وزيرة الخارجية اليمنية الدكتورة أفراح الزوبة أن دعم استعادة مؤسسات الدولة اليمنية وتعزيز قدراتها مسؤولية مشتركة وركيزة لتحقيق الأمن الإقليمي وحماية الملاحة الدولية، مشددة على أنه لا يمكن الحديث عن أمن إقليمي مستدام من دون يمن آمن ومستقر. وقالت الوزيرة إن تداعيات الانقلاب على الدولة تجاوزت حدود اليمن لتطول أمن الجوار والملاحة والمصالح الدولية، الأمر الذي يستدعي ترجمة التضامن إلى خطوات عملية تعالج مصادر التهديد وتؤسس لاستقرار مستدام.

وحددت وزيرة الخارجية أربعة أسس لبناء أمن إقليمي مستدام، تتمثل في احترام سيادة الدول وتعزيز فاعلية مؤسساتها الوطنية، وإعطاء الأولوية للدبلوماسية والحوار في إدارة الخلافات الإقليمية، وتبني مفهوم شامل للأمن يشمل الاستقرار الاقتصادي وأمن الطاقة والغذاء وحماية المدنيين والمرافق الحيوية ومكافحة الإرهاب والتهريب، إلى جانب حماية الممرات البحرية وخطوط التجارة الدولية.

كما شددت على أهمية الدبلوماسية الوقائية والآليات الإقليمية القائمة على عدم التدخل وحسن الجوار، مؤكدة أن أي مسار يخص اليمن ينبغي أن تقوده الدولة اليمنية، وأن يصون سيادتها ومرجعيات الحل، ويفضي إلى استعادة مؤسساتها وحصر السلاح بيدها، بما يقتضي وقف الاعتداءات وإنفاذ حظر السلاح، كما أوضحت أن التدخلات الخارجية ودعم الجماعات المسلحة التي تنازع الدولة سلطتها يقوضان فرص الاستقرار، مستشهدة بما أشار إليه تقرير فريق الخبراء الأممي لعام 2024 بشأن تلقي مليشيات الحوثي الإرهابية أسلحة ومساعدة تقنية وتدريباً ودعماً مالياً من إيران وجماعات مسلحة عراقية وحزب الله.

كما أشارت إلى أن أمن الملاحة في البحر الأحمر وباب المندب لا ينفصل عن استقرار اليمن، وأن أمن الساحل يبدأ بالأمن على اليابسة، مشيرة إلى أن حماية الممرات البحرية تتطلب معالجة مصادر التهديد، ووقف تدفق السلاح والتمويل والخبرات، ومكافحة شبكات التهريب، وتعزيز قدرات الدول الساحلية مع احترام سيادتها.

وحذرت من خطورة الروابط بين الجماعات المسلحة وشبكات الجريمة المنظمة، مستشهدة بما أورده تقرير فريق الخبراء لعام 2025 من معلومات عن تنامي التعاون بين الحوثيين وحركة الشباب الصومالية في تهريب الأسلحة والتدريب وتبادل الخبرات العسكرية، داعية إلى تعزيز تبادل المعلومات وتجفيف مصادر التمويل ومراقبة مسارات انتقال السلاح والخبرات عبر الحدود.

قواعد مجلس التعاون

فيما أكد أمين عام مجلس التعاون الخليجي جاسم البديوي أن موقف دول مجلس التعاون الخليجي ثابت تجاه احترام السيادة والسلامة الإقليمية للدول، وعدم التدخل في شؤونها، وحسن الجوار، والامتناع عن استخدام القوة أو التهديد بها، وتسوية النزاعات عبر الحوار والوسائل السلمية، مشيرا إلى أنه عندما تم انتهاك هذه المبادئ لجأت دول مجلس التعاون أولاً إلى الشرعية الدولية.

وأشار إلى أن الأمن الإقليمي يُبنى على قواعد واضحة والالتزام المشترك بالشرعية الدولية، مشدداً على أن دول المجلس تُعد ركيزة أساسية لهندسة الأمن والاستقرار في المنطقة، مشيرا إلى أن موقف دول مجلس التعاون ثابت وقائم على احترام السيادة، والسلامة الإقليمية للدول، وعدم التدخل في الشؤون الداخلية، فضلاً عن الامتناع عن استخدام القوة أو التهديد بها، وحل النزاعات بالطرق السلمية والحوار.

كما أكد مبدأ الدفاع الجماعي والتكامل العسكري وأن أمن دول المجلس لا يتجزأ، مؤكدا أن القوات المسلحة الخليجية أثبتت كفاءة وجاهزية عالية في صد الهجمات، كما لفت إلى توجيه قادة المجلس في اجتماعهم بجدة بتكثيف التكامل العسكري وإنجاز منظومة الإنذار المبكر ضد الصواريخ الباليستية فوراً.

وأشار إلى أن الدبلوماسية أصل استراتيجي، وأن دول المجلس تتبنى حواراً منفتحاً ومستمراً مع كل الأطراف باعتبارها لاعباً رئيسياً في العالمين العربي والإسلامي، وشريكاً استراتيجياً للولايات المتحدة وأوروبا، ومحاوراً رئيسياً لدول كبرى مثل الصين، وروسيا، والهند، والدول الآسيوية، إلى جانب إبقاء قنوات التواصل مفتوحة مع دول الجوار ومنها إيران.

كما حذر البديوي من أن تعطيل الملاحة الدولية وإغلاق مضيق هرمز أو باب المندب يشكلان انتهاكاً صارخاً للقانون الدولي واتفاقية قانون البحار لعام 1982، مطالباً المجتمع الدولي باتخاذ موقف حازم لوقف تلك الهجمات، مشيراً إلى حزمة مشاريع لتعزيز التكامل الاقتصادي واللوجستي، من ضمنها مشروع سكة الحديد الخليجية. وأشار إلى دعم دول المجلس للشرعية في اليمن، واستقرار العراق، وسوريا، ولبنان، وتأكيدها أن السلام الدائم يتطلب حلاً عادلاً للقضية الفلسطينية وفق حل الدولتين. كما نوه إلى أن الأمن اليوم تجاوز المفهوم العسكري ليشمل الأمن السيبراني، والمائي، والغذائي، ومواجهة التحديات المناخية.

لبنان يرفض استخدام أراضيه لتهديد أمن الخليج

مسؤول أممي: الحاجة إلى ربط الخليج بالمشرق وأوروبا

نائب وزير الخارجية التركي: اتفاق مكة يستهدف بناء الثقة



دعا المشاركون في جلسة «شرق المتوسط: مفترق طرق قاري وجسر إلى الخليج»، ضمن فعاليات الدورة الثانية والعشرين من حوار المنامة، إلى تعزيز التكامل بين دول الخليج والمشرق العربي، وبناء شراكة استراتيجية عربية قادرة على مواجهة التحولات الجيوسياسية والاقتصادية الكبرى، وتحصين أمن المنطقة ومصالح شعوبها.

وشارك في الجلسة يوسف رجّي وزير الخارجية والمغتربين في الجمهورية اللبنانية، وموسى كولاكليكايا نائب وزير الخارجية التركي، والدكتور عبدالله الدردري الأمين العام المساعد للأمم المتحدة والمدير المساعد ومدير المكتب الإقليمي للدول العربية في برنامج الأمم المتحدة الإنمائي.

وأكد يوسف رجّي أن انعقاد الاجتماع في المنامة يكتسب أهمية خاصة في مرحلة تشهد فيها المنطقة تحولات عميقة وتواجه منظومة أمنها واستقرارها تحديات غير مسبوقة، مشيراً إلى أن المتغيرات الجيوسياسية تفرض إعادة النظر في كثير من المسلمات التي حكمت علاقات المنطقة وتوازناتها خلال العقود الماضية.

وقال إن المنطقة تقف أمام خيار مصيري بين البقاء أسيرة الصراعات والتدخلات وتضارب مشاريع النفوذ، وبين النجاح في بناء نظام إقليمي جديد يقوم على سيادة الدول والتعاون فيما بينها والأمن المشترك، معتبراً أن هذا الخيار بالنسبة إلى لبنان يرتبط بمصيره ومستقبله، فيما يمثل ضرورة استراتيجية مشتركة للدول العربية.

وجدد رجّي تأكيد تضامن لبنان الكامل والثابت مع مملكة البحرين وجميع دول الخليج العربي في مواجهة الاعتداءات الإيرانية وتلك التي تنفذها مجموعات مسلحة مرتبطة بإيران، مديناً هذه الاعتداءات بأشد العبارات، ورافضاً أي مساس بسيادة البحرين والمملكة العربية السعودية ودولة الإمارات العربية المتحدة ودولة الكويت ودولة قطر وسلطنة عُمان، أو بأمنها واستقرارها وسلامة أراضيها.

وشدد على أنه لا يوجد خلاف سياسي أو تنافس إقليمي أو حساب استراتيجي يمكن أن يبرر الاعتداء على الدول ذات السيادة أو استهداف المدنيين والمنشآت الحيوية، كما لا يحق لأي دولة السعي إلى تحقيق طموحاتها الإقليمية عبر تنظيمات مسلحة تعمل خارج سلطة الدول ومؤسساتها الشرعية.

وأوضح أن لبنان يدرك خطورة هذه السياسات وتداعياتها، بعدما اختبر على مدى سنوات طويلة النتائج المدمرة لتحول التنظيمات المسلحة إلى أدوات نفوذ خارجي، وخضوع القرار الوطني لحسابات إقليمية لا ترتبط بمصالح الشعب اللبناني وتطلعاته، مؤكداً أن اللبنانيين دفعوا أثماناً باهظة لحروب لم يختاروها ولم تكن لهم مصلحة في خوضها.

وأضاف أن تضامن لبنان مع أشقائه في الخليج ينبع من إدراك عميق لوحدة المخاطر التي تهدد أمن دول المنطقة واستقرار مجتمعاتها.

وأشار رجّي إلى أن التهديدات المتزايدة لأمن الملاحة البحرية تمثل أحد أبرز مظاهر المخاطر الإقليمية، لافتاً إلى أن مضيق هرمز وباب المندب والبحر الأحمر وقناة السويس وشرق البحر المتوسط تشكل شرايين مترابطة للتجارة الدولية وأمن الطاقة واستقرار الاقتصاد العالمي.

وأكد أن محاولات إغلاق هذه الممرات أو تعطيل الملاحة فيها، بما في ذلك من خلال مليشيات الحوثيين المدعومة من إيران، تمثل سلوكاً بالغ الخطورة تتجاوز تداعياته الدول المطلة على هذه الممرات إلى الاقتصاد العالمي بأسره.

وقال إن هذه التطورات تكشف حقيقة استراتيجية أساسية، مفادها أن أمن الخليج لم يعد قابلاً للفصل عن أمن البحر الأحمر، وأن أمن البحر الأحمر يرتبط بدوره ارتباطاً وثيقاً بأمن شرق المتوسط.

ولفت إلى أن ما يجمع الخليج العربي بالمشرق العربي يتجاوز اعتبارات الجغرافيا والأمن والمصالح الاقتصادية، إذ تربطهما لغة واحدة وتاريخ طويل من التواصل الإنساني والتجاري، مشيراً إلى أن دول الخليج تمثل شريكاً اقتصادياً للبنان، واحتضنت أجيالاً من اللبنانيين الذين وجدوا فيها فرص العمل والنجاح والاستقرار، وأسهموا بدورهم في مسيرتها التنموية والاقتصادية.

وثمّن الدعم السياسي والاقتصادي والإنساني الذي قدمته الدول الخليجية للبنان خلال المراحل الصعبة، مؤكداً أن هذه الروابط أثبتت قدرتها على الصمود رغم التوترات التي شهدتها العلاقات في فترات سابقة، والتي قال إنها نتجت عن ممارسات أطراف رهنت مصالح لبنان لحسابات لا تعنيه.

وأكد رجّي أن المرحلة الراهنة تفرض منح العلاقات الخليجية اللبنانية بعداً استراتيجياً جديداً، مشيراً إلى نجاح دول الخليج في تحويل مواردها الاقتصادية إلى عناصر قوة ونفوذ، وتطوير البنى التحتية والاقتصادات المتنوعة، وترسيخ موقعها في شبكات التجارة والاستثمار والابتكار العالمية.

وفي المقابل، يتمتع المشرق العربي بموقع جغرافي محوري يربط الخليج بالبحر المتوسط وأوروبا، فضلاً عن امتلاكه طاقات بشرية وثقافية واقتصادية كبيرة، داعياً إلى توظيف هذه المقومات بصورة تكاملية، والانتقال من مجرد إدارة الأزمات إلى بناء منظومة عربية أكثر تماسكاً وقدرة على حماية مصالحها وصياغة مستقبلها.

وشدد على أن نجاح هذه الشراكة يتطلب قيام دولة قوية كاملة السيادة، تحتكر مؤسساتها الشرعية وحدها قرار الحرب والسلم واستخدام القوة.

وفي هذا السياق، أوضح أن لبنان بدأ مساراً سياسياً ومؤسساتياً يهدف إلى استعادة سلطة الدولة وإعادة بناء سيادتها الكاملة، مشيراً إلى أن الحكومة اللبنانية اتخذت قرارات وصفها بالتاريخية، تقضي بحصر السلاح بيد الدولة ومؤسساتها الشرعية وحظر الأنشطة العسكرية والأمنية لحزب الله.

وقال إن هذه القرارات تعبر عن خيار وطني واضح لإنهاء ازدواجية السلطة العسكرية والأمنية، ووضع حد لوجود تنظيمات مسلحة تعمل خارج سلطة الدولة، انطلاقاً من قناعة بأن لبنان لن يستطيع استعادة استقراره أو إعادة بناء اقتصاده أو ترميم علاقاته مع أشقائه العرب ما دام قراره الوطني عرضة لمصادرة قوى مسلحة تنفذ أجندات خارجية.

وشدد على أن لبنان لن يقبل بعد اليوم بأن تستخدم أراضيه منصة لتهديد أمن أشقائه العرب، أو أن يتحول إلى خط دفاع متقدم عن مصالح دول أخرى، أو ورقة تفاوض في تسويات تعقد خارج حدوده وعلى حساب شعبه.

وأكد أن السياسة الخارجية اللبنانية تحدد في بيروت، وأن الدولة اللبنانية وحدها هي التي تقرر شؤون أمنها الوطني، داعياً إلى أن تقوم علاقات لبنان مع أشقائه العرب على المصلحة الوطنية والاحترام المتبادل ومبادئ التضامن العربي.

وأوضح وزير الخارجية اللبناني أن ترجمة القرارات المتعلقة باستعادة سلطة الدولة إلى واقع ملموس تتطلب عملاً مؤسساتياً متواصلاً وإمكانات كبيرة وإرادة سياسية ثابتة، مشيراً إلى أن استعادة السيادة اللبنانية الكاملة تستوجب في الوقت ذاته الانسحاب الإسرائيلي الكامل من الأراضي اللبنانية المحتلة ووقف الاعتداءات الإسرائيلية والتنفيذ الكامل لقرار مجلس الأمن رقم 1701.

وأكد أن هذين المسارين ليسا متعارضين، بل متكاملين، إذ يشكل إنهاء الاحتلال واستعادة الدولة احتكار السلاح والقرار العسكري والأمني ركيزتين أساسيتين لمشروع وطني واحد عنوانه استعادة السيادة اللبنانية كاملة من دون انتقاص أو استثناء.

ودعا الأشقاء في دول الخليج إلى إدراك الأهمية السياسية والاستراتيجية للتحول الذي يشهده لبنان ومواكبته ودعمه، معرباً عن تطلعه إلى تجديد الدعم للجيش اللبناني والمؤسسات الأمنية بما يمكنها من بسط سلطة الدولة على كامل أراضيها.

كما دعا إلى استئناف الاستثمارات وتعزيز التعاون الاقتصادي والمساهمة في إعادة بناء مؤسسات الدولة واستعادة الثقة بالاقتصاد اللبناني، إلى جانب تجديد الشراكة السياسية والاستراتيجية مع دول الخليج، انطلاقاً من قناعة بأن قيام لبنان سيداً ومستقراً ومزدهراً يمثل مصلحة عربية استراتيجية.

من جانبه، أشار الدكتور عبدالله الدردري إلى وجود فجوة بين الدور المحتمل للمنطقة في الاقتصاد العالمي ومساهمتها الحالية فيه، موضحاً أن الناتج الاقتصادي العربي يبلغ نحو 3.8% من الناتج العالمي، مقابل حصة سكانية تصل إلى 7% من سكان العالم.

وأكد حاجة المنطقة إلى تطوير شبكات الاتصال والربط بين دول الخليج والمشرق العربي، وبين المشرق وأوروبا عبر شرق البحر المتوسط، باعتباره ممراً تاريخياً للتجارة والتواصل.

وأوضح أن التحدي والفرصة الأهم لا يتمثلان في إيجاد بديل لمضيق هرمز، وهو ما يتطلب بنية تحتية تحتاج إلى سنوات لإنجازها، بل في تطوير ممرات إضافية تعزز خيارات المنطقة وقدرتها على التعامل مع أي اضطرابات مستقبلية، مشيراً إلى أن اعتماد المنطقة على ممر واحد تمر عبره نحو 20% من تجارة النفط العالمية يجعل أمنه واستقراره مسألة بالغة الأهمية.

ولفت إلى أن الممرات الجغرافية القائمة واضحة ومجدية اقتصادياً، وأن التحدي الأساسي يرتبط بالأمن والسلامة والاستقرار السياسي، وهي مجالات يمكن العمل عليها من خلال برنامج الأمم المتحدة الإنمائي.

وأشار إلى بدء العمل على التقارب التنظيمي بين الدول، موضحاً أن القواعد واللوائح المنظمة للبنية التحتية والاتصال والاستثمارات تختلف بصورة كبيرة بين دول أوروبا ودول الخليج والمشرق العربي، الأمر الذي يستدعي العمل على توحيدها أو تقريبها على نطاق واسع وبصورة عاجلة.

كما أكد أهمية بناء قدرات المؤسسات المسؤولة عن إدارة مشروعات البنية التحتية وتخطيطها ومراقبتها وتنفيذها، إلى جانب تهيئة بيئة مناسبة للقطاع الخاص للقيام بدور قيادي في الاستثمار وبناء مشروعات الربط بين شرق البحر المتوسط ودول الخليج وأوروبا.

من جانبه، أشار موسى كولاكليكايا نائب وزير الخارجية التركي إلى أن اتفاق التعاون المعروف باسم «حلف مكة» يمثل مبادرة إقليمية بين تركيا والمملكة العربية السعودية وباكستان في مجالات التعاون والدفاع والاحتياجات العسكرية، ويستهدف بناء الثقة بين الدول المشاركة في مواجهة أي اعتداء.

وأكد ضرورة التضامن في مواجهة التهديدات العسكرية، مشيراً إلى أن الدول الموقعة على الاتفاقية سعت إلى مساعدة المملكة العربية السعودية في مسار الاتفاقية وتعزيز العلاقات الثنائية.

كما تطرق إلى دور مجموعة الثمانية في الجهود الدبلوماسية، موضحاً أن من أولوياتها ترجمة الزخم الدبلوماسي إلى نتائج ملموسة، تشمل وقف إطلاق النار، وإيصال المساعدات إلى غزة، والعمل على إقامة دولة فلسطينية.